

أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان (2011-2020)

THE EFFECT OF EXCHANGE RATE FLUCTUATIONS ON THE BALANCE OF
PAYMENTS IN SUDAN (2011-2020)

تاريخ النشر: 2023/06/27

تاريخ القبول: 2023/01/15

تاريخ الاستلام: 2022/09/13

ابوبكر عبد الفتاح محمد احمد¹، سامي الروح عبد الفتاح محمد²

¹ باحث اقتصادي، جامعة النيلين، مدير تسويق شركة باسقات للدعاية والاعلان، السودان،

abubakeralkhatmi275@gmail.com

² باحث اقتصادي، مدير عام شركة المرتجز للتجارة والخدمات المحدودة، السودان ، samielkhatmi@gmail.com

الملخص

الهدف من هذه الدراسة معرفة أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان (2011-2020). تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة علي السؤال التالي ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان؟ أهمية الدراسة: تنشأ الأهمية العلمية في أن هذه الدراسة تشكل محاولة لإضافة علمية، لفائدة الكتاب والطلاب والباحثين في مجال سعر الصرف. تأتي الأهمية العملية في ان نتائج وتوصيات الدراسة يمكن أن تفيد المهتمين والمختصين والمسؤولين متخذي السياسات والقرارات. تفترض الدراسة أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف متغير مستقل وميزان المدفوعات "متغير تابع". اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لتحليل البيانات. اهم النتائج: انفصال جنوب السودان وخروج البترول من الموازنة العامة للدولة ادى الى ضعف الصادرات مما انعكس ذلك على عجز في الميزان التجاري. اهم التوصيات: منع المضاربة في العملة الوطنية، وذلك بتضافر كافة الجهود من اجل محاربة التلاعب بالعملة والمضاربة في العملات الاجنبية.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، التضخم، ميزان المدفوعات

ABSTRACT

The aim of this study is to know the effect of exchange rate fluctuations on the balance of payments in Sudan (2011-2020). The problem of the study is to answer the following question: What is the impact of exchange rate fluctuations on the balance of payments in Sudan? The importance of the study: The scientific importance arises in that this study constitutes an attempt to

add a scientific one, for the benefit of writers, students and researchers in the field of the exchange rate. The practical importance comes in that the results and recommendations of the study can benefit the stakeholders, specialists and officials who make policies and decisions. The study assumes that there is a direct relationship between the exchange rate as an independent variable and the balance of payments "dependent variable". The study adopted the descriptive and analytical approach to analyze the data by using (spss16). The most important results: the secession of South Sudan and the exit of oil from the state budget led to weak exports, which was reflected in a deficit in the trade balance. the most important recommendations: Preventing speculation in the national currency, by combining all efforts to combat currency manipulation and speculation in foreign currencies.

Keywords: exchange rate, inflation, balance of payments

مشكلة الدراسة:

شهدت قيمة العملة الوطنية خلال فترة الدراسة تدهوراً مستمراً وعدم استقرار في نظام سعر الصرف والسياسات المتعلقة به مما أدى ذلك الى تدهور مريع في ميزان المدفوعات وخاصة الميزان التجاري. يعاني الاقتصاد السوداني من اختلالات داخلية وخارجية أدت إلى تدهور واضح في أداء الاقتصاد ككل. أن سعر الصرف الجنيه السوداني أصبح في تدهور مستمر. إن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة على السؤال الرئيسي (إلى أي مدى تؤثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات السوداني؟)، ومن خلاله تتفرع الأسئلة التالية:

1. ما هي مكونات ميزان المدفوعات؟
2. ما نوع العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسة؟
3. هل لسعر الصرف أثر مباشر في تدهور ميزان المدفوعات في السودان؟

فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة طردية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة .
2. سعر الصرف له اثر مباشر في تدهور ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة.
3. سياسات سعر الصرف التي انتهجتها الدولة خلال فترة الدراسة لم تؤدي إلى معالجة سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية.

أهمية الدراسة:

تنشأ الأهمية العلمية للدراسة في أنها تشكل محاولة لإضافة علمية، لفائدة الكتاب والطلاب والباحثين في مجال سعر الصرف. تأتي الأهمية العملية في ان نتائج وتوصيات الدراسة يمكن أن تفيد المهتمين والمختصين والمسؤولين متخذي السياسات والقرارات.

أهداف الدراسة:

1. توضيح العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات .
2. تحديد مواطن الخلل والقصور في هذه السياسات ومنها الوصول إلى السياسات الأكثر ملائمة في معالجة العجز في ميزان المدفوعات .
3. السيطرة على سعر الصرف للحفاظ على استقرار ميزان المدفوعات.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لتحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها من المصادر الثانوية خلال (2011-2020).

المحور الاول: الاطار النظري لسعر الصرف

سعر الصرف: سعر الصرف عبارة عن نسبة تبادل العملة المحلية بالعملة الأجنبية، ويعكس سعر الصرف قيمة عملة الدولة وهي التي تحدد كأي سلعة أولى وفقاً لعوامل العرض والطلب.¹ على ذلك تعتمد التكلفة التي يتحدد بها سعر الصرف على نظام المدفوعات المتبع، كما يعبر سعر الصرف عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، كما يُعرف سعر الصرف بأنه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمناً لوحدة من العملة الأجنبية. من زاوية ثانية يمكن النظر إلى سعر الصرف باعتباره عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملات الوطنية، كما عُرف سعر الصرف بأنه عدد وحدات عملة بلد ما التي تتبادل لوحدة واحدة من بلد آخر.²

اي بمعنى اخر تتمثل هذه العلاقة بالاتي:

$$X1 : X2$$

X1 يمثل سعر السلعة في الدولة الاولى.

X2 يمثل سعر السلعة في الدولة الاخرى.

مثلا: 1 دولار امريكي يساوي 450 جنية سوداني

1 جنية سوداني يساوي 0.0022 دولار امريكي

وان لتقلبات أسعار الصرف وتغيراته في اتجاه الارتفاع أو الانخفاض تأثيرات عدة على الاقتصاد بشكل عام وعلى حركة الصادرات والواردات بشكل خاص والتوازن في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وهناك عدة طرق وأساليب تتبع اتجاه سعر الصرف في حالة الانخفاض أو الارتفاع. يمثل سعر الصرف الأداة الرئيسية لتشجيع الصادرات وقد كان أحد أدوات سياسة التحرير الاقتصادي لتحفيز الصادرات وتحجيم الواردات، ولكن نتيجة لاستغلال وتصدير النفط الذي أدى إلى ازدياد حصيلة البلاد من العملات الأجنبية، فقد انخفض سعر الصرف الحقيقي الشيء الذي قد يضيق من تنافسية المنتجات غير البترولية خاصة الزراعية منها في الأسواق العالمية.³

إلغاء نظام الإقرار الجمركي والإعلان عن مزادات النقد الأجنبي وإنشاء غرف التعامل بالنقد الأجنبي، وتبسيط إجراءات الصادر والوارد، وقد أسهمت هذه الخطوات في تلاشي الفرق بين سعر الصرف في السوق الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي.

من خلال هذه الدراسة نستعرض سياسات البنك المركزي لسعر الصرف خلال الفترة الدراسة من خلال الآتي:

سياسات سعر الصرف 2011.2020

هدفت سياسات النقد الأجنبي في عام 2011 إلى الاستمرار في المحافظة على استقرار سعر الصرف، وتشجيع الصادرات غير البترولية، وترشيد الطلب على النقد الأجنبي وتوسيع شبكة مراسلي البنك المركزي. ولتحقيق تلك

¹ الصادق عثمان حميدة، تحرير سعر الصرف واثره على النشاط الاقتصادي الكلي في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، 2010، ص 17

² غضون محمد موسى إبراهيم، تطبيق نماذج الانحدار المتعدد على دالة سعر الصرف في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2010، ص 15

³ بنك السودان المركزي، مجلة المصرفي (فبراير 2017)، العدد (44)، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، ص 37

الاهداف تم اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات والضوابط المنظمة لعمليات النقد الاجنبي في مجال ترشيد الاستيراد ومجال الموارد غير المنظورة، (التقرير السنوي الحادي والخمسون، ¹)

في عام 2012 استمر البنك المركزي في إتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وانتهاج سياسة التصحيح المستمر في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية بهدف التوصل إلى سعر صرف متوازن ومستقر، حيث تم تصحيح أسعار الصرف في يونيو 2012 ضمن حزمة من الإجراءات الاقتصادية التصحيحية التي اتبعتها الدولة لتخفيف الآثار السالبة لانفصال دولة جنوب السودان . تم تعديل الحافز (من 77.4 % الى 15 % كما تم تخفيض سعر صرف البنك المركزي لمعاملات وزارة المالية و الاقتصاد الوطني من 670.2 جنية للدولار إلى 398.4 بنسبة 65 %، وبالمقابل انخفضت أسعار صرف الجنيه في السوق المنظم من 881.2 جنية للدولار الى حدود 600.5 جنية للدولار في المتوسط بنسبة 94 %، مما ساهم في تقريب الفجوة بين أسعار الصرف في السوق المنظم و أسعار الصرف في السوق غير المنظم. (التقرير السنوي الثاني والخمسون، ص 39 ²) وفي عام 2013 بذل بنك السودان المركزي مجهودات متتابة هدفت للمحافظة على استقرار سعر الصرف ومقابلة التزامات الدولة من النقد الأجنبي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، علاوة على الحفاظ على الثقة والمصادقية للجهاز المصرفي السوداني خارجياً، كما سعى بنك السودان المركزي إلى بناء احتياطات تمكنه من مقابلة الالتزامات الخارجية.

وفي هذا الإطار استمر بنك السودان المركزي في إتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وانتهاج سياسة التصحيح المستمر لسعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية بهدف التوصل إلى سعر صرف متوازن ومستقر. كما قام بنك السودان المركزي بتصحيح سعر صرف الجنيه السوداني في السوق المنظم لتعكس قيمته الحقيقية، حيث تم تخفيض قيمته من 4.4 جنية للدولار إلى 7.5 جنية للدولار في سبتمبر 2013، وذلك ضمن تطبيق حزمة الإجراءات الاقتصادية. (التقرير السنوي الثالث والخمسون ، ص 39) ³ في عام 2014 لجأ بنك السودان المركزي إلى سياسة تخفيض قيمة سعر صرف العملة الوطنية لتعكس السعر الحقيقي للجنيه السوداني، بهدف الوصول إلى سعر موحد ومستقر تحدده قوى العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي، هذا وقد بلغت نسبة التخفيض 6 % بنهاية عام 2014. (التقرير السنوي الرابع والخمسون، ص 36 ⁴)

في عام 2015 اتخذ بنك السودان المركزي عدداً من الإجراءات التي هدفت لأحداث قدر من الاستقرار النسبي في سعر الصرف وخفض الفجوة بني سعر الصرف في السوق الرسمي والسوق الموازي خلال عام 2015 ، وممثلة تلك الإجراءات في ضبط موارد النقد الأجنبي وإعادة تنظيم الحسابات بالنقد الأجنبي للجهات المحلية والأجنبية بغرض استقطاب موارد المنظمات الأجنبية إلى السوق المنظم وتنظيم استخدامها، إضافة إلى إلزام الأجانب بدفع قيمة الخدمات الفندقية والأنشطة السياحية الأخرى بالعملات الأجنبية. أما في جانب تشجيع الصادرات فقد تم تبسيط وتسهيل إجراءات الصادر واسترداد الحصائل كما تم السماح باستيراد مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي

¹ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الحادي والخمسون، ص 31

² بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثاني والخمسون، ص 39

³ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثالث والخمسون، ص 39

⁴ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، الرابع والخمسون، ص 36

بدون تحويل قيمة لتشجيع الاستثمار وتقليل الطلب على النقد الأجنبي في الداخل، (التقرير السنوي الخامس والخمسون، 34¹)

في عام 2016 أدت السياسات والإجراءات التي اتخذت إلى إحداث استقرار نسبي في سعر الصرف عام 2016 ، حيث تقلصت الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي إلى 5 % فقط في المتوسط في ديسمبر 2016 ، حيث أصدر بنك السودان المركزي عدداً من الضوابط والإجراءات بهدف إيجاد توازن بين العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي. ، (التقرير السنوي السادس والخمسون ، 36²) .

في عام 2017 بعد رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية في أكتوبر 2017 ، تم إجراء وإصدار حزمه من السياسات الخاصة بنظام سعر الصرف، حيث صدر منشور خاص بالسماح بالتعامل بعملة الدولار ، وحساب الأسعار التقاطعية بالعملات، كما تم استيعاب حافز سعر الصرف ضمن السعر التأسيري، (التقرير السنوي السابع والخمسون، 39)³ في عام 2018 تم تعديل سعر الصرف بتضمين حافز تشجيع الصادرات وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج ضمن السعر التأسيري، وتم تعديل سعر صرف بنك السودان المركزي ، و تعديل سعر الصرف التأسيري للسوق المنظم عدة مرات خلال عام 2018 ؛ وذلك لتقليل الفجوة بين سعر الصرف في السوق المنظم والسعر في السوق الموازي. ومواصلة لجهود البنك المركزي للمحافظة على استقرار سعر الصرف تم إنشاء آلية صناع السوق كجهة مستقلة لإعلان سعر الصرف من واقع معلومات السوق، ومن ثم تطبيق السعر المعلن بواسطتها على كافة المعاملات بالنقد الاجنبي. ونتيجة لهذه الإجراءات انخفضت الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي من 202 % في ديسمبر 2017 الي 71 % في ديسمبر 2018. (التقرير السنوي الثامن والخمسون، 29⁴) .

في عام 2019 توقف العمل بالآلية صناع السوق كجهة مستقلة لإعلان سعر الصرف من واقع معلومات السوق وتطبيق السعر المعلن بواسطتها على كافة المعاملات بالنقد الأجنبي في ابريل 2019 ، وذلك بسبب عدم تمكنها من تحقيق أهدافها والتي علي رأسها تقليص الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف، وبعد استعادة مهمة تحديد سعر الصرف بواسطة البنك المركزي في أبريل 2019 ، استمرت أسعار آلية صناع السوق عبارة عن جسم مستقل عن البنك المركزي يضم ممثلين لستة مصارف سودانية واثنين من الخبراء، تم تكوينه في 7 أكتوبر 2018 بغرض تحديد سعر صرف واقعي للدولار مقابل الجنيه السوداني وانتهى عمله في 21 أبريل 2019. 25. الصرف في السوق الموازي في الارتفاع، حيث ارتفعت الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي من 71 % في ديسمبر 2018 الي 5.87 % في ديسمبر 2019 ، وذلك بسبب زيادة التوسع النقدي وزيادة عمليات المضاربة في العملة في ظل عدم توفر الاحتياطات الكافية لدى البنك المركزي لدعم استقرار سعر الصرف بجانب التطبيق الجزئي لحزمة الإجراءات الاقتصادية التي اتخذت في إطارها عمليه إصلاح سعر الصرف. (التقرير السنوي التاسع والخمسون، 31⁵) في عام 2020 عمل بنك السودان على استقرار واستدامة سعر الصرف من خلال :

- (1) تعظيم عرض النقد الاجنبي وترشيد استخدامه والطلب عليه.
- (2) اعطاء مرونة للمصدرين في استرداد واستخدام حصائل الصادر.

¹ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الخامس والخمسون، ص 34

² بنك السودان المركزي، التقرير السنوي السادس والخمسون، ص 36

³ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي السابع والخمسون، ص 39

⁴ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثامن والخمسون، ص 29

⁵ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي التاسع والخمسون، ص 31

(3) شراء بنك السودان المركزي للذهب بناء الاحتياطات الخارجية.

(4) استعادة وتطوير علاقات المراسلات المصرفية الخارجية للإسهام في جذب تحويلات السودانيين بالخارج.

جدول رقم (1) تطورات سعر الصرف في السودان (2011- 2020)

Years	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
Exchange Rate	2.48	3.56	4.74	5.75	6.01	6.18	6.67	24.34	45	55

المصدر: السودان، بنك السودان المركزي، التقارير السنوية، الخرطوم، للأعوام (2011-2020م).

نلاحظ من الجدول رقم (1) ان سعر الصرف في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة، في السنوات من (2011 . 2017) الارتفاع نسبي من سنة الى اخرى، في سنة 2018 قفز سعر الصرف الى 24.34 من 6.67 في سنة 2016 وهذا يعني ان سعر الصرف في حالة تدهور مريع ومخيف، في سنتي 2019 . 2020 واصل سعر الصرف الانهيار حتى وصل الى 45 ، 55 على التوالي.

جدول رقم (2) يوضح سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي

Years	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
Exchange Rate	0.40	0.28	0.21	0.17	0.16	0.16	0.14	0.041	0.022	0.018

المصدر: اعداد الباحثان

نلاحظ من الجدول رقم (2) ان سعر الصرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي في حالة انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة، في السنوات من (2011 . 2017) الانخفاض نسبي من سنة الى اخرى، اما في السنوات المتبقية للدراسة انخفض سعر الصرف بصورة مخيفة مما يعني ان سعر الصرف بدأ في الانهيار.

جدول رقم (3) يوضح تطورات سعر الصرف في السوق الموازي في السودان (2011- 2020)

Years	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
Exchange Rate	3.6	6.9	7.6	9.3	15.1	17	28.7	55	89	205

المصدر: الانترنت: www.watanserb.com

نلاحظ من الجدول اعلاه ان سعر الصرف في السوق الموازي في حالة ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة، في السنوات من (2011 . 2016) الارتفاع نسبي من سنة الى اخرى، اما في السنوات المتبقية للدراسة ارتفاع سعر الصرف بصورة مخيفة مما يعني ان سعر الصرف بدأ في الانهيار. اذ نلاحظ اتساع الفجوة من 17 جنيه في سنة 2016 الى 28.7 في سنة 2017 ، و 55 و 89 و 205 في السنوات المتبقية على التوالي.

ملحوظة:

السوق الموازي يحرك السوق الرسمي، يتحرك السوق الرسمي لتقريب الفجوة بين السوقين عبر السعر التاشيري.

مفهوم تقلبات سعر الصرف:

التقلب لغة: هو تقلب الشيء أي تحوله من حالة إلى أخرى، وتقلبات الأسعار هي عملية الصعود والهبوط وكلما كان حجم الارتفاع والانخفاض كبير كان الاستثمار عرضة للتقلب. تعتبر الية سعر الصرف العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية كما يعتبر من أهم العناصر في الفكر المالي الحديث. وتعتبر تقلبات سعر الصرف من أهم القضايا التي تواجه واضعي السياسات النقدية في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء وتعتمد التقلبات بشكل أساسي على نظام سعر الصرف من ناحية وأهم محددات سعر الصرف من ناحية أخرى وتقاس التقلبات بمؤشر الانحراف المعياري والتباين وهي تعكس معدل التغير في سعر الصرف عبر الزمن. وقدم Engle في عام 1982م أساليب تحليل التقلبات باستخدام نموذج ARCH وذلك لتفسير دالة التباين والأساس النظري لهذه النماذج اعتمد بشكل رئيسي على أساليب ARMA والتي تهتم بإجراء انحدار المتغير التابع لفترات زمنية سابقة مع إمكانية إضافة متغيرات مفسرة حسب التوصيف الرياضي ومتطلبات احتساب فترات الإبطاء وفقاً للمنهجيات المعروفة في هذا المجال. (عبد الله، 2016، ص 34¹)

أسباب تقلبات سعر الصرف:

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى تغيير سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى ويمكن ايجازها في الآتي:

1: زيادة عجز ميزان المدفوعات وذلك نتيجة لتراجع الإنتاج المحلي وبالتالي تراجع الصادرات و اللجوء للاستيراد لتغطية الحاجات الأساسية للاقتصاد الوطني مما يزيد الطلب على العملات الأجنبية بغرض الاستيراد وبالتالي ارتفاع أسعار الصرف.

2: زيادة عجز الموازنة والذي يؤدي بدوره إلى زيادة التمويل بالعجز (الإصدار النقدي) و إلى ارتفاع مماثل في المستوى العام للأسعار استناداً إلى النظرية الكمية في النقد، ويؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض سعر العملة الوطنية. حيث أن سعر العملة الوطنية يتحدد من خلال قسمة مؤشر الأسعار المحلية على مؤشر الأسعار العالمية ونظراً لارتفاع مؤشر الأسعار المحلية نتيجة زيادة الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة يرتفع سعر الصرف وتنخفض قيمة العملة الوطنية، أي أن خفض سعر صرف العملة يجب أن يكون مساوياً لمعدل التضخم المحلي، ويجب تعويضه من خلال خفض سعر صرف العملة الوطنية بنسبة مماثلة.

3: انخفاض الإنتاج المحلي الناتج عن توقف الاستثمار وبالتالي توقف عجلة الإنتاج في مناطق شاسعة مما خلق نقصاً في العرض المحلي للسلع بالإضافة إلى تراجع مستويات الطلب الكلي نتيجة انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد وانخفاض الاستثمار والنفق الحكومي، و زيادة عجز الميزان التجاري، مما نتج عنه مستوى متدنٍ من الدخل والعمالة وبالتالي أصبح الركود الاقتصادي ظاهراً للعيان وارتفعت معدلات البطالة وانعكس هذا الواقع على قيمة

¹ مصطفى محمد عبد الله، اثر تقلبات سعر الصرف على التضخم، دراسة تجريبية لحالة السودان، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي،

العملة الوطنية بالانخفاض وارتفاع أسعار الصرف. وهو ما يعرف بفجوة الاقتصاد الحقيقي فمع توسع هذه الفجوة يتوسع عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات وبالتالي تزداد الضغوط على سعر الصرف.

4: التضخم النقدي: يعني التضخم النقدي الارتفاع المستمر للأسعار مما يؤدي إلى فقدان القدرة على المنافسة وبالتالي انخفاض قيمتها أي سعر صرفها مقابل العملات الأخرى ، والعكس. (المشعل، 2017، ص11¹)

أساليب مواجهة تقلبات سعر الصرف:

عند توقع حدوث تقلبات في سعر الصرف فإن على المؤسسات ان تتبع سياسات مالية وتشغيلية معينة تضمن تقليل فرص التعرض لتقلبات أسعار الصرف والدخول في خضم التعامل بها بتحمل أعباء معينة او التنازل عن منافع معينة او اتباع خطط وبرامج معينة قد لا تكون بالضرورة الأفضل والأنسب لطبيعة نشاط المؤسسة والظروف التي تمر بها، وتوجد عدة أساليب يمكن اتباعها لمواجهة تقلبات سعر الصرف منها:

1 . محاولة التعامل بالعملة المحلية كلما امكن ذلك وتجنب التعامل بالعملات الأجنبية، ولكن هذا الأسلوب لا يضمن تجنب المواجهة مطلقاً وخاصة اذا حدث انخفاض في سعر الصرف للعملة المحمية مقابل العملات الأجنبية، فضلاً عن عدم امكان موافقة الطرف المقابل على التعامل بالعملة التي نرغب فيها.

2 . تقليل الاحتفاظ بالموجودات النقدية التي يتوقع حدوث تقلبات في أسعار صرفها.

3. توجيه الشركات التابعة او الفروع في الدول التي تعاني من تقلبات في سعر صرف عملتها إلى ان توظف أموالها في استثمارات عقارية او على شكل أوراق مالية او اقراض الأموال إلى شركات في البلد نفسه الذي تعمل فيه.

4. تعديل مستويات الاحتفاظ بالمخزون حسب توقعات أسعار الصرف. ان توقع انخفاض سعر الصرف لعملة معينة يعني ارتفاع الأسعار مستقبلاً إذ فإن المؤسسات تلجأ إلى زيادة حجم المخزون قبل ارتفاع أسعاره (الساعدي وآخرون، 2012 ، ص42²)

علاقة سعر الصرف ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية:

علاقة سعر الصرف بالتضخم: توجد علاقة طردية قوية بين ارتفاع سعر الصرف ومعدلات التضخم ، حيث ان ارتفاع سعر الصرف يؤدي الى الزيادة في اسعار السلع الغذائية الاساسية بصورة كبيرة خاصة المستوردة مثل القمح، وارتفاع في السلع الضرورية مثل الوقود والدواء.

جدول رقم (4) معدلات التضخم في السودان (2011-2020م)

العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التضخم	18.1	35.6	36.5	36.9	16.9	18.2	16.9	63.3	51	163

المصدر: السودان، بنك السودان المركزي، إدارة السياسات والبرامج والبحوث، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، التقارير السنوية (2011-2020م).

¹ ياسر المشعل، قراء في تقلبات اسعار الصرف، 2017، ص 11

² علاء الساعدي وآخرون، طرق واساليب التحوط من تقلبات اسعار صرف العملات والعوامل المؤثرة فيها، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 30، المجلد الثامن، 2012، ص 56

علاقة سعر الصرف بعرض النقود: توجد علاقة طردية بين عرض النقود كمتغير مستقل وسعر الصرف كتغير تابع، أي أن أي تغير في عرض النقود سيؤدي إلى تغير في سعر الصرف.

الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى الزيادة في الطلب على شراء وحدات النقد الأجنبي، ووحدة النقد الأجنبي حالها حال أي سلعة أخرى سوف يزداد سعرها نتيجة لقلّة عرضها وزيادة الطلب عليها سيؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف.

علاقة سعر الصرف بالنتائج المحلي الإجمالي: أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يولد طلب إضافي على عملة البلد وتحسين الحساب الجاري وبالتالي يقلل من سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية، أي أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف علاقة عكسية.

المحور الثاني: ميزان المدفوعات في السودان

يُعتبر ميزان المدفوعات المرآة التي تعكس حالة الاقتصاد

يُعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم والمؤجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادةً تكون سنة. كما أنه في المكان تعريفه بأنه سجل لحقوق الدولة وديونها خلال فترة معينة.

ويقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج، مما يجعله من الناحية المحاسبية متوازناً أي جانب دائن (إيجابي) تدرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات العالم الخارجي، وتواجه عملية تسجيل العمليات الاقتصادية على ميزان المدفوعات صعوبات مثل مشكلة التفريق بين المقيم وغير المقيم، واختلاف أسس حساب القيم الدولية ومشكلة التوقيت... الخ.

أهمية ميزان المدفوعات:

أن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تُعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية:

. يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف عرض وطلب العملة المحلية.

. أداة هامة تساعد السلطات على تحديد السياسة المالية والنقدية، فعلى سبيل المثال يسبب قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو بتخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي يسبب أحداث تغيرات كلية فإذا أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد فأننا نحتاج إلى الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والارصدة الدولية.

. يعتبر ميزان المدفوعات مصدراً للمعلومات عن المعاملات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل تغطية لهذه الالتزامات.

يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات عن المبادلات التي يترتب عليها التزامات نحو اتجاه الغير او تلك المعاملات التي تتبع وسائل لتغطية هذه الالتزامات. (رانيا، 2014، 101)¹

جدول رقم (5) يوضح مكونات ميزان المدفوعات

الصافي	مدفوعات (مدين)	متحصلات (دائن)	
			اولا: السلع والخدمات . السلع . خدمات النقل . التأمين . الرحلات للخارج . الدخول من الاستثمارات . العمليات الحكومية . الخدمات الاخرى ثانيا: التحويلات من جانب واحد . خاصة . عامة ثالثا: راس المال والذهب النقدي أ. القطاع غير النقدي: . التزامات طويلة الاجل . التزامات قصيرة الاجل . اصول طويلة الاجل . اصول قصيرة الاجل ب. القطاع النقدي: . التزامات طويلة الاجل . التزامات قصيرة الاجل . اصول طويلة الاجل . اصول قصيرة الاجل الذهب النقدي الخطأ والسهو

المصدر: محمد محمود يونس، نجار علي عبد الوهاب ، اقتصاديات دولية، دارالجامعة الاسكندرية، 2009

¹ دخينات رانيا، دور السياسة النقدية في علاج اختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، الجزائر،

جدول رقم (6) يوضح ميزان المدفوعات في السودان للفترة (2011- 2020)

القيمة مليون دولار

السنة البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الحساب الجاري	143.2	(6,563.3)	(5,397.7)	(4,848.8)	(5,460.7)	(4,127.4)	(4,851.1)	(4,928.1)	5,212.9	(2,347.5)
الحساب الراسمي	948.5	4,252.7	3,819.1	3,467.8	5,375.7	3,517.8	3,548.3	3,112.9	3,095.8	742.2
الايخطاء والمحذوفات	(1,736.2)	2,310.2	1,560.9	1,365.9	123.4	590.9	1,290.0	1,790.0	2,129.5	1,653.0
الاصول الاحتياطية من العملات	644.5	0.4	17.6	15.1	(38.4)	18.7	12.8	25.2	(12.4)	29.7

المصدر: التقارير السنوية ، بنك السودان المركزي

من خلال الجدول اعلاه يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات إلى انخفاض العجز من 644.5 مليون دولار في عام 2011 إلى 0.4 مليون دولار في العام 2012 بمعدل 99.9 % ويعزى ذلك الى تحسن موقف الحساب الرأسمال والمالي من فائض بمبلغ 948.5 مليون دولار عام 2011 إلى فائض بمبلغ 2,252.7، 4 مليون دولار في عام 2012 بمعدل 4.348.

يشري الموقف الكلي في ميزان المدفوعات إلى انخفاض العجز من 17.6 مليون دولار في عام 2013 إلى 15.1 مليون دولار في عام 2014. ويلاحظ أنه قد تم تمويل العجز في الحساب الجاري من تدفقات الحساب الرأسمالي والمالي بنسبة 70.8% لعام 2013 و 72.8% لعام 2014 .

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من فائض قدره 38.4 مليون دولار في عام 2015 إلى عجز بمبلغ 18.7 مليون دولار في عام 2016. ارتفع العجز الكلي في ميزان المدفوعات من مبلغ 12.8 مليون دولار في عام 2017 إلى مبلغ 25.2 مليون دولار في عام 2018. سجل الموقف الكلي لميزان المدفوعات فائضاً بمبلغ 12.4 مليون دولار عام 2019 مقابل عجز بمبلغ 25.2 مليون دولار عام 2018. في عام 2020 سجل الموقف الكلي لميزان المدفوعات ارتفاعاً بمبلغ 29.7 عن ما كان عليه في عام 2019 بمبلغ 12.4 .

المحور الثالث : اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات:

يمكن قياس اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات عن طريق الميزان التجاري الذي بدوره يعتبر اهم مكونات ميزان المدفوعات، ويتكون الميزان التجاري من الصادرات والواردات وصافي الميزان.

أولاً: اثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات:

ان زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي الى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، اذ ان زيادة تقلبات سعر الصرف توجي بان هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فان تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن ان يكون هذا التأثير سلبي او ايجابي، وهذا بتتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلاً عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الانتاج، اذ ان الدول التي تتمتع بهيكل انتاج وتجارة متنوعين تعد اكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل انتاج وحجم تجارة اقل (فرحان، 2009، ص12)¹

ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الاجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الاجنبي والميزان التجاري بجانبه الدائن والمدين (الصادرات، الواردات) يعكس لنا قوى سوق الصرف الاجنبي، حيث يسهم تقلب سعر الصرف في احداث تغيرات في اسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الاجنبية وهذه التقلبات قد تؤدي الى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة لعملة الاجنبية او رفعها (دياب، 2010، ص18)²

ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض اسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الاجنبية وارتفاعها داخلياً وذلك للأسباب التالية:

- ✓ ارتفاع اسعار المواد الاولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج وبالتالي ارتفاع الاسعار.
- ✓ ارتفاع اسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع اسعارها الى ارتفاع نفقات المعيشة.
- ✓ بسبب ارتفاع اسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها الى بدائلها من السلع الوطنية.
- ✓ نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع اسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الاسعار، ما يؤدي بدوره الى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الاسعار.
- ✓ وتجدر الاشارة الى ان اهمية الاختلاف بين الاسعار المحلية والاسعار الاجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها
- ✓ مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات، فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيراً كلما قلت فاعلية التخفيض.

¹ سعدون حسين فرحان، اثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة، دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل انتاج وتجارة مختلفة، مجلة تنمية الراقدين، العدد 31، العراق، 2009، ص 12

² محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص18

✓ طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد اولية ضرورية للصادرات او منتجات استهلاكية، فاذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض. (يونس واخر، 2009، ص56)¹

فرضية (قيد) مارشال . ليرنر

لكي يؤدي تخفيض العملة الى تحسن الميزان التجاري، فلا بد من ارتفاع الصادرات لكي تغطي الارتفاع في تكاليف الواردات. ويعرف ذلك بشرط مارشال . ليرنر ML (الغزالي، 2003، ص17)²

اما في حالة رفع العملة المحلية فان ذلك يؤدي الى انخفاض الاسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الاجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتتخفض اسعار السلع المحلية، كما يمكن ان يحدث انخفاض الاسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية والذي يترتب عنه زيادة في المعروض السلعي المحلي فتتخفض الاسعار.

ثانياً: اثر تقلبات سعر الصرف على الواردات:

ان تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل اسعار الواردات اكثر ارتفاعا داخليا، اما سعرها مقوما بالعملة الاجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فان حجم الواردات بالتاكيد سوف يتقلص، ومنه ستتخفض الكمية المطلوبة من الصرف الاجنبي (كريانين، 2007)،³ فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات ويزيد حجمها من هذه السلع، فتتخفض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي الى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية الى التراجع، اما اذا ما تعلق الامر بالسلع الرأسمالية والمواد الاولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على احلال المواد الاولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الانتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الامر ليس بالهين حتى وان توفرت الامكانية لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة وكلفة، غير ان امكانية الاحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الاولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية (عبد الحق، 2002، ص55)⁴

اما في حالة ارتفاع قيمة العملة او لجوء الدولة الى رفعها بغية تقليل اعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي الى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي الى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفض الاسعار، اضافة الى خفض تكلفة الانتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام.

¹ محمود يونس، نجار علي عبد الوهاب، اقتصاديات دولية، دار الجامعة الاسكندرية، 2009، ص56

² عيسى محمد الغزالي، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد الثالث والعشرون، السنة الثانية، 2003، ص 33

³ مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي، مدخل السياسات، ترجمة: محمد ابراهيم منصور، مسعود عطية، دار المريح للنشر، المملكة العربية السعودية، 2017،

⁴ بوغترس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية، دراسة حالة الجزائر، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراة، تخصص النقود والتمويل، جامعة قسطنطينية، الجزائر، 2002، ص 55

جدول رقم (7) الميزان التجاري في السودان (2011-2020) مليون دولار

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2011	9,655.7	(8,127.6)	1,528.1
2012	3,367.7	(8,338.0)	(4,970.4)
2013	4,789.7	(8,727.9)	(3,938.2)
2014	4,350.2	(8,105.9)	(3,755.7)
2015	3,169.0	(8,368.0)	(5,199.9)
2016	3,093.6	(7,324.6)	(4,231.0)
2017	4,100.4	(8,220.3)	(4,119.9)
2018	3,484.7	(7,065.1)	(3,580.4)
2019	3,741.6	(8,361.5)	(4,619.9)
2020	3762.433	7890.933	(4128.5)

المصدر: التقارير السنوية، بنك السودان المركزي

من خلال الجدول اعلاه تشمل العمليات المنظورة قيمة كل من الصادرات والواردات السلعية (FOB) حيث يلاحظ من الجدول التحول في الميزان التجاري من فائض بمبلغ 1,528.1 مليون دولار في عام 2011 الى عجز بمبلغ 4,970.4 مليون دولار في عام 2012، وذلك لانخفاض قيمة الصادرات من 9,655.7 مليون دولار عام 2011 الى 3,367.7 مليون دولار عام 2012 بمعدل 65.1 % ويعزى ذلك بصورة اساسية لانخفاض الكميات المصدرة من النفط الخام والمنتجات البترولية نتيجة لانفصال دولة جنوب السودان في يوليو 2011، وقد ساهم تحسن موقف صادرات الذهب في انخفاض العجز الكبير في الميزان التجاري. أما الواردات فقد ارتفعت من 8,127.6 مليون دولار عام 2011 إلى 8,338.0 مليون دولار في عام 2012 بمعدل 2.6 %.

انخفضت الصادرات بنسبة 9.2 % من 4,789.7 مليون دولار في عام 2013 إلى 4,350.2 مليون دولار في عام 2014، لانخفاض صادرات البترول بمعدل 26.9 % من 1,716.5 مليون دولار في عام 2013 إلى 1,254.1 مليون دولار في عام 2014 ويعزى ذلك لانخفاض صادرات النفط الخام (نصيب الشركات الأجنبية العاملة في مجال البترول)، بينما ارتفعت صادرات الذهب بنسبة 21.3 % من 1,048.4 مليون دولار في عام 2013 إلى 1,271.3 مليون دولار في عام 2014، نتيجة لارتفاع الكميات المصدرة. أما في جانب الواردات فقد انخفضت قيمتها من 8,727.9 مليون دولار في عام 2013 إلى 8,105.9 مليون دولار في عام 2014 بمعدل 7.1 % ونتج ذلك أساساً من انخفاض واردات القطاع

الخاص من 7,876.1 مليون دولار في عام 2013 إلى 6,915.5 مليون دولار في عام 2014 بمعدل 12.2 % بينما ارتفعت واردات الحكومة بمعدل 39.8 % من 851.8 مليون دولار في عام 2013 إلى 1,190.4 مليون دولار في عام 2014. انخفضت قيمة الصادرات من 3,169.0 مليون دولار في عام 2015 إلى 3,093.6 مليون دولار في عام 2016 بمعدل 2.4 % نسبة لانخفاض قيمة صادرات البترول من 627.2 مليون دولار في عام 2015 إلى 335.7 مليون دولار في عام 2016 بمعدل 46.5 % ويعزى ذلك لانخفاض قيمة صادرات النفط الخام (نصيب الشركات الأجنبية العاملة td مجال البترول) بسبب انخفاض الأسعار العالمية للنفط والكميات المصدرة. بينما ارتفعت قيمة صادرات الذهب من 725.7 مليون دولار في عام 2015 إلى 1,043.8 مليون دولار في عام 2016 بمعدل 43.8 % نتيجة لارتفاع الكميات المصدرة من 19.4 طن عام 2015 إلى 27.0 طن عام 2016. أما في جانب الواردات فقد انخفضت من 8,368.0 مليون دولار في عام 2015 إلى 7,324.6 مليون دولار في عام 2016 بمعدل 12.5 % ونتج ذلك أساساً عن انخفاض قيمة واردات الحكومة من 861.0 مليون دولار في عام 2015 إلى 592.7 مليون دولار في عام 2016 بمعدل 31.2 % وكذلك انخفاض قيمة واردات القطاع الخاص من 7,507.0 مليون دولار في عام 2015 إلى 6,731.9 مليون دولار في عام 2016 بمعدل 10.3 %. انخفضت قيمة الصادرات من 4,100.4 مليون دولار في عام 2017 إلى 3,484.7 مليون دولار في عام 2018 بمعدل 15.0 % لانخفاض قيمة صادرات الذهب من 1,585.5 مليون دولار إلى 832.2 مليون دولار بمعدل 46.6 % و، الكميات المصدرة من 37.5 طن إلى 20.2 طن، وصادرات الثروة الحيوانية من 837.0 مليون دولار إلى 773.3 مليون دولار بمعدل 7.6 % بينما ارتفعت قيمة صادرات البترول من 417.2 مليون دولار إلى 519.6 مليون دولار بمعدل 24.5 % وصادرات السلع الزراعية من 1,043.8 مليون دولار إلى 1,16.2 مليون دولار بمعدل 11.7 % أما في جانب الواردات فقد انخفضت من 8,220.3 مليون دولار في عام 2017 إلى 7,065.1 مليون دولار في عام 2018 بمعدل 14.1 % ، ونتج ذلك أساساً لانخفاض قيمة واردات الحكومة من 803.2 مليون دولار إلى 146.1 مليون دولار بمعدل 81.8 % وكذلك انخفاض قيمة واردات القطاع الخاص من 7,417.1 مليون دولار إلى 9,918.6 مليون دولار بمعدل 6.7 .

جدول رقم (8) يوضح الحساب الراسمالي والمالي في السودان (2011 - 2020)

السنوات	البند	القيمة
2011	_ الحساب الراسمالي والمالي	948.5
	_ حساب راس المال	190.2
	_ حساب المالي	758.2
2012	_ الحساب الراسمالي والمالي	4,252.7
	_ حساب راس المال	320.4
	_ حساب المالي	3,932.3
2013	_ الحساب الراسمالي والمالي	3,819.1
	_ حساب راس المال	313.5
	_ حساب المالي	3,505.6

2014	الحساب الراسمالي والمالي	3,467.8
	حساب رأس المال	212.8
	حساب المالي	3,255.1
2015	الحساب الراسمالي والمالي	5,375.7
	حساب رأس المال	205.3
	حساب المالي	5,125.4
2016	الحساب الراسمالي والمالي	3,517.8
	حساب رأس المال	147.7
	حساب المالي	3,370.1
2017	الحساب الراسمالي والمالي	3,548.3
	حساب رأس المال	151.5
	حساب المالي	3,396.8
2018	الحساب الراسمالي والمالي	3,119.9
	حساب رأس المال	162.9
	حساب المالي	2,950.0
2019	حساب رأس المال	188.2
	حساب المالي	(3,944.0)
2020	حساب رأس المال	143.6
	حساب المالي	(4,552.9)

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية (2011 - 2020م)

ارتفعت التحركات في صافي الحساب الراسمالي والمالي كم 948.5 مليون دولار في عام 2011م إلى 4252.7 مليون دولار في عام 2012م بمعدل 348.4% نتيجة لانخفاض تدفقات الاصول الاجنبية للخارج من قبل الحكومة (ودائع حكومة جنوب السودان)، وارتفاع صافي الاصول الاجنبية للمصارف التجارية. انخفض صافي الحساب الراسمالي والمالي من 3819.1 مليون دولار في عام 2013م إلى 3467.8 مليون دولار في عام 2014م بمعدل 9.2% نتيجة لانخفاض تدفقات صافي الاستثمار المباشر بمعدل 24.3% . انخفض صافي الحساب الراسمالي والمالي من 3375.7 مليون دولار في عام 2015م إلى 3517.8 مليون دولار في عام 2016م بمعدل 34.6% ، ويعزى ذلك إلى انخفاض صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بمعدل 38.5% ، وانخفاض صافي تدفقات الاستثمارات الاخرى

بمعدل 32.2% . انخفض صافي الحساب الراسمالي والمالي من 3548.3 مليون دولار في عام 2017م إلى 112.9 مليون دولار في عام 2018م بمعدل 12.3%، ويعزى ذلك إلى انخفاض المالي بمعدل 13.2% . سجل صافي الحساب الراسمالي انخفاضاً من 188.2 مليون دولار في عام 2019م إلى 143.6 مليون دولار في عام 2020م بمعدل 23.7% . اظهر الحساب المالي (شاملاً الأصول الاحتياطية) انخفاضاً بزيادة العجز من 3944.0 مليون دولار في عام 2019م إلى 4552.9 مليون دولار في عام 2020م بمعدل 15.4%، ويعزى ذلك لزيادة العجز في الاستثمارات الأخرى من سالب 3167.4 إلى سالب 3880.1 بمعدل 22.5% بسبب انخفاض بند الودائع والعملة من سالب 40.5 مليون دولار إلى سالب 1725.9 مليون دولار بمعدل 4161.4% ، بالرغم من تحسن بند القروض من سالب 2615.7 مليون دولار في عام 2019م إلى سالب 1594.4 مليون دولار في عام 2020م بمعدل 39.0%.

من خلال الجدول رقم (1) والجدول رقم (6) والجدول رقم (7) يمكن قياس اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات من خلال:

. من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ التقلب المستمر (ارتفاع) سعر الصرف خلال فترة الدراسة أدى الى ضعف الصادرات وزيادة الواردات والذي انعكس بدوره الى عجز في الميزان التجاري.

. التقلب المستمر في سعر الصرف اثر على اداء الموقف الكلي لميزان المدفوعات، حيث نلاحظ من الجدول رقم (6) التذبذب المستمر لميزان المدفوعات، نجد في عام 2011 انخفاض العجز من 644.5 مليون دولار في عام 2011 الى 0.4 مليون دولار في العام 2012 ، انخفاض العجز من 17.6 مليون دولار في عام 2013 إلى 15.1 مليون دولار في عام 2014 .

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من فائض قدره 38.4 مليون دولار في عام 2015 إلى عجز بمبلغ 18.7 مليون دولار في عام 2016. ارتفع العجز الكلي في ميزان المدفوعات من مبلغ 12.8 مليون دولار في عام 2017 إلى مبلغ 25.2 مليون دولار في عام 2018. سجل الموقف الكلي لميزان المدفوعات فائضاً بمبلغ 12.4 مليون دولار عام 2019 مقابل عجز بمبلغ 25.2 مليون دولار عام 2018. في عام 2020 سجل الموقف الكلي لميزان المدفوعات ارتفاعاً بمبلغ 29.7 مما كان عليه في عام 2019 بمبلغ 12.4 . ويرجع السبب الرئيسي لهذا التذبذب في ميزان المدفوعات الى تقلبات اسعار الصرف.

- نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) ان الميزان التجاري في حالة عجز مستمر خلال فترة الدراسة.

خاتمة:

يعتبر سعر الصرف بمثابة القناة التي تسري عبرها المبادلات التجارية بين الدول، وذلك من خلال تحديد عملة كل بلد بعملة بلد آخر، مما أدى بالكثير من الدول إلى جعل استقرار سعر الصرف من أولويات السياسة الاقتصادية، فهو يؤدي مجموعة من الوظائف حيث يقيس الأسعار المحلية بالأسعار العالمية إضافة إلى أنه يستخدم في الرفع من حجم الصادرات الوطنية كما يساهم في عملية توزيع الدخل العالمي بين دول العالم.

أهم النتائج:

1. انفصال جنوب السودان وخروج البترول من الموازنة العامة للدولة أدى إلى ضعف الصادرات مما انعكس ذلك على عجز في الميزان التجاري.
2. يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية معدلات التضخم، حالة ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى عوامل أخرى، كعدم الاستقرار السياسي، الإشاعات.
3. عدم ثبات سياسات سعر الصرف مما يجعل المصدرين والمستوردين والمواطنين يفقدون الثقة في مصداقية السياسات المطروحة من جانب الدولة، مما أدى إلى الاحجام عن البيع والشراء والذي بدوره أدى إلى ضعف حركة التعامل في الاقتصاد خاصة الصادرات والواردات.
4. الارتفاع المستمر في سعر الصرف أدى إلى وجود عجز مستمر في الميزان التجاري وذلك نتيجة لضعف الصادرات وزيادة الواردات.
5. تقلبات سعر الصرف لها أثر سالب مباشر على ميزان المدفوعات في السودان وذلك من خلال العجز المستمر في الميزان التجاري خلال فترة الدراسة.
6. فشل سياسات سعر الصرف أدت إلى تدهور النشاط الاقتصادي في السودان.

أهم التوصيات:

1. منع المضاربة في العملة الوطنية، وذلك بتضافر كافة الجهود من أجل محاربة التلاعب بالعملة والمضاربة في العملات الأجنبية.
 2. ينبغي تحقيق نمو في القطاع الحقيقي لتعزيز الصادرات والتي بدورها تؤدي إلى تحسين واستقرار سعر الصرف، وخلق فرص عمل.
 3. وضع استراتيجية ملائمة لتحسين سعر صرف الجنيه السوداني تجاه الدولار الأمريكي في السوق الموازي.
 4. العمل على منع التهريب وخاصة السلع الاستراتيجية كالذهب، كما ينبغي محاربة السوق الموازي عن طريق تشجيع المغتربين بتحويل مدخراتهم عبر البنوك.
 5. تخفيض الواردات خاصة غير المنتجة، وتقليل الاستهلاك وزيادة الانتاج والانتاجية.
- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وذلك بالمحافظة على استقرار سعر الصرف، ويتم التدخل في سوق النقد الأجنبي بالسياسات المناسبة مثل جذب الاستثمار الأجنبي، تشجيع تحويلات المغتربين، تقليل الطلب على موارد النقد الأجنبي

قائمة المصادر والمراجع:

1. عيسى محمد الغزالي، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد الثالث والعشرون، السنة الثانية، 2003. السودان، بنك السودان المركزي، إدارة السياسات والبحوث، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، التقارير السنوية (2011-2020)، الخرطوم.
2. محمد محمود يونس ، نجار علي عبد الوهاب ، اقتصاديات دولية، دار الجامعة الاسكندرية، 2009
3. بنك السودان المركزي، مجلة المصرفي (فبراير 2017م)، العدد (44)، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.
4. مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي "مدخل السياسات"، ترجمة: محمد ابراهيم منصور ومسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007 .
5. دخينات رانيا، دور السياسة النقدية في علاج اختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2014
6. مصطفى محمد عبد الله، اثر تقلبات سعر الصرف على التضخم، دراسة تجريبية لحالة السودان، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد، 80،
7. محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010 .
8. سعدون حسين فرحان، اثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة، دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل انتاج وتجارة مختلفة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 31 ، العراق ، 2009 .
9. مصطفى محمد عبد الله، اثر تقلبات سعر الصرف على التضخم، دراسة تجريبية لحالة السودان، مجلة المصرفي، بنك السودان، 2016 ، العدد 80 .
10. ياسر المشعل، قراءة في تقلبات اسعار الصرف، 2017 .
11. علاء الساعدي وآخرون، طرق واساليب التحوط من تقلبات اسعار صرف العملات والعوامل المؤثرة فيها، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 30 ، المجلد الثامن، 2012.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

- (1) الصادق عثمان حميدة، تحرير سعر الصرف وأثره على النشاط الاقتصادي الكلي في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، الخرطوم، 2010م.
- (2) غضون محمد موسى ابراهيم، تطبيق نماذج الانحدار المتعدد على دالة سعر الصرف في السودان خلال الفترة 1980 . 2008 ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ابريل 2010.
- (3) بوعترس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكييف اقتصاديات النامية "حالة الجزائر" اطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002.